

المركز الجامعي بالوادي

معهد العلوم القانونية والإدارية

يوم : 2010/05/26

المدة الزمنية : ساعتان

السنة الأولى : علوم قانونية

امتحان السداسي الثاني في مقياس : مناهج العلوم القانونية

أجب بدقة واختصار على ما يلي :

1- تعتمد الدراسات العلمية في مجال العلوم القانونية على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي.

وضح ذلك مبينا استخدام هذه المناهج في مجال العلوم القانونية. 10 نقاط.

2- يقول أحد الفلاسفة : " إن كمال المجتمع في أرقى أشكاله يكون باتحاد النظام مع الفوضى " .

اشرح ذلك. 10 نقاط.

بالتوفيق / أستاذ المقياس – عبد القادر حوبه

* الإجابة النموذجية *

الإجابة على السؤال الأول :

- التعددية المنهجية والتكامل المنهجي (5 نقاط)

تعتبر العلوم القانونية أحد فروع العلوم الاجتماعية، وبذلك فهي تخضع من حيث الدراسة المنهجية عموماً إلى الأسس والركائز المعتمدة في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة.

وتتميز العلوم الاجتماعية ومن بينها العلوم القانونية بأنها تستخدم في مجال البحوث العلمية مجموعة من المناهج في البحث الواحد وهذا في إطار التكامل المنهجي ومن خصوصيات البحث الاجتماعي ومنه البحث القانوني الذي لا يمكننا أن نعتمد فيه على منهج واحد في الدراسة، وهذا ما يسمى بالتعددية المنهجية.

وترجع أسباب التعددية المنهجية إلى مجموعة من العوامل منها :

- الظاهرة الاجتماعية والإنسانية تشكل جزءاً من الباحث في حد ذاته وليس مستقلاً عنها مثلما هو الحال في مجال العلم الطبيعية والتطبيقية.

- علاقة العلوم القانونية بغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى يؤدي بالضرورة إلى استخدام مناهج أخرى، فمثلاً العلاقة بين القانون والتاريخ تحتم ضرورة استخدام المنهج التاريخي في الدراسات القانونية.

- تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها، وهذا يحتم عدم إمكانية استخدام منهج واحد في الدراسة، ففي الظاهرة الانتخابية يستخدم

الباحث المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية، والمنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة، والمنهج المقارن للمقارنة بين ماضي العملية الانتخابية وحاضرها، كما يعتمد الباحث على المنهج الإحصائي عند قيامنا بقياس اتجاهات الرأي العام وكذا نسبة المشاركة في العملية الانتخابية... إلخ

وفي هذه الحالة نكون أمام تعددية منهجية في إطار التكامل المنهجي .

ومن المناهج التي تعتمد على العلوم القانونية نذكر ثلاثة مناهج :..(5 نقاط)

- المنهج الاستنباطي : الاستنباط هو ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، أي من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولاً إلى جزئياتها. وكمثال على ذلك يبدأ الباحث في دراسة السلطات الثلاث في الدولة، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وذلك انطلاقاً من دراسة النظام السياسي للدولة وهي الظاهرة الكلية وصولاً إلى دراسة كل سلطة على حدة أي وصولاً إلى الظاهرة الجزئية المتفرعة عن الظاهرة الكلية وهي نظام الحكم السياسي المتبع في الدولة. ويتضح دور الاستدلال في مجال العلوم القانونية في مجال القضاء حيث يستخدم القاضي أداة القياس لتكييف النزاع المعروض عليه، حيث يكيف القاضي المسألة ما إذا كانت مسألة واقع أم مسألة قانون.

- المنهج التاريخي : وهو ذلك المنهج الذي يقوم على طريقة علمية يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة والحقيقة، ويتبع في ذلك الدراسة التحليلية للظاهرة المدروسة من خلال

الإطار الزمني والمكاني، ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية من أجل فهم الظاهرة كما هي في الوقت الحالي. وتستعين العلوم القانونية بالمنهج التاريخي حيث نستعين به في دراسة أصل القانون أو تطور حركة التشريع، أو عند دراستنا للعقوبة وتطورها التاريخي، وبذلك لا بد أن نستخدم المنهج التاريخي في دراستنا للنظم القانونية السابقة.

- المنهج المقارن : وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وتستعين العلوم القانونية بالمنهج المقارن في الكثير من الدراسات، وذلك من خلال مقارنة مؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى.

الإجابة على السؤال الثاني : (10 نقاط)

تشير هذه العبارة إلى ضرورة وجود قانون يحكم المجتمع، وقد كانت هذه الفكرة محل جدل نتج عنه ظهور اتجاهين متناقضين حول مسألة ضرورة وجود قانون من عدمه. اتجاه يرى أن وجود نظام قانوني من شأنه أن يعرقل الحياة الاجتماعية، وأنه من الضروري العودة إلى الحياة البدائية. في حين يرى اتجاه آخر أنه من الضروري وجود قانون .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه الأخير - وهو موضوع السؤال - أن القانون وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق كبح مشاعر الشر لدى الإنسان.

وانطلق البعض من فرضية أن الإنسان شرير بطبعه وأن أي تقدم اجتماعي لا يمكن تحقيقه دون وجود قانون العقوبات الزاجر، وانطلق البعض الآخر من فرضية أن الإنسان خير بطبعه، ولكنه بسبب الخطيئة أو الفساد أو بعض نواحي الضعف الداخلي كالجشع تشوهت طبيعته الحقيقية الأصلية. ولهذا أصبح من الضروري وجود نظام قانوني رادع لضبط هذه الطبيعة البشرية